

الإمارات العربية المتحدة:

آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

| الجدول 1 | 2021 |
|---|---------|
| عدد السكان، بالمليون | 10.0 |
| إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار | 464.9 |
| نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسمار الجارية للدولار | 46490.0 |
| الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ¹ | 115.4 |
| العمر المتوقع عند الولادة، سنة ² | 78.0 |
| إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) | 205.8 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقير، والبيانات الرسمية
أ. مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالاتحاق بالمدارس (2020)؛
متوسط العمر المتوقع (2019)

تصدرت الإمارات العربية المتحدة بلدان العالم ببرنامج تطعيم ناجح، أدى إلى تحقيق تعافٍ اقتصادي قوي في عام 2021، ساعد عليه أيضاً الإلغاء التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط التي قررت أوبك+ والمحفظات المالية والنقدية. وفي الأجل المتوسط، سوف يلقي التعافي دفعة من ارتفاع أسعار النفط الناجم عن العواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا والعقوبات المرتبطة بها، كما تواصل السلطات تحقيق تقدم في تنويع الأنشطة الاقتصادية. وتشمل المخاطر تقشي موجات جديدة من فيروس كورونا، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتقلب قطاع النفط.

الأوضاع والتحديات الرئيسية

على مدار العقد الماضي، كثفت السلطات جهودها لتنويع الاقتصاد، ونجحت الإمارات في تبوء مكانتها بوصفها مركزاً للتجارة والمال والسفر في المنطقة. وتهدف الإمارات من خلال الرؤى والخطط الاقتصادية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز سمعتها كمركز للأعمال التجارية، والنهوض بالاستدامة البيئية. ومع ذلك، ستواجه الإمارات بشكل متزايد منافسة أكبر على الاستثمار الأجنبي لا سيما من المملكة العربية السعودية وقطر. علاوة على ذلك، في حين يشكل القطاع غير الهيدروكربوني ثلثي إجمالي الناتج المحلي، لا يزال الاقتصاد معتمداً على الهيدروكربونات باعتبارها محرك النمو والمصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، وبالتالي فلا يزال عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، تواصل السلطات المضي قدماً في تعزيز بيئة الأعمال من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، تحسين أحكام الإفلاس وتسهيل الوصول إلى الاستثمار الأجنبي واجتذاب العمال الأجانب.

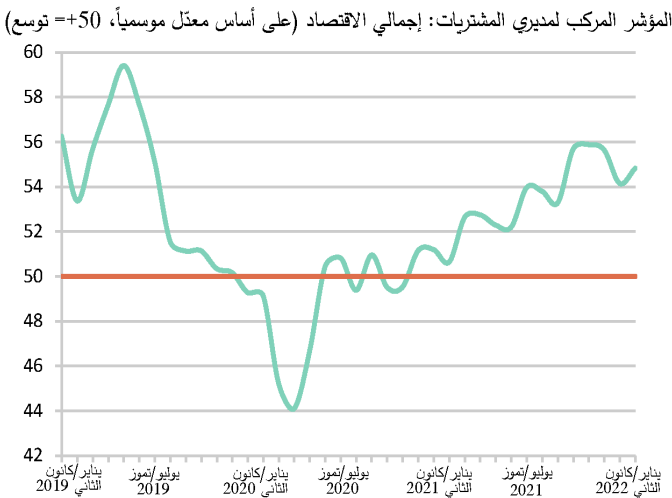
كما أن هناك خطوات جارية في سبيل تنويع الإيرادات العامة مع استحداث الضريبة على أرباح الشركات مؤخرًا والتي ستصبح سارية في عام 2023 وهو تحول كبير بالنسبة لبلد معروف تاريخياً بفرض ضرائب منخفضة. وقد يزود هذا دبي بموارد أكبر إذا عادت مشاكل ديون الشركات بالظهور. وتظل الكيانات ذات الصلة بحكومة الإمارات نقطة ضعف كبيرة. ولا تزال قدرة هذه الكيانات على الوفاء بالتزامات الديون غير مؤكدة، حيث ارتفعت ديون الكيانات ذات الصلة بحكومة أبوظبي 30% من عام 2017 إلى 64.2 مليار دولار في 2020، في حين بلغت ديون الهيئات ذات الصلة بحكومة دبي 51 مليار دولار في 2020 (صندوق النقد الدولي). وعلى الرغم من

التغيرات في تركيبة الديون، أي التحول من القروض إلى السندات وتمديد هياكل آجال الاستحقاق، تواجه الهيئات ذات الصلة بحكومتها أبوظبي ودبي مخاطر تمديد آجال الديون في الأجل القصير، فيما بلغ مجموع الديون 68.8 مليار دولار في الفترة 2021-2023، علماً أن قدرة الهيئات ذات الصلة بالحكومة على خدمة الديون منخفضة ويمكن أن تتفاقم المخاطر التي تواجهها إذا طال أمد الجائحة و/أو تم تشديد الأوضاع المالية العالمية، هذا ويجب مراقبة المخاطر المحتملة لهذه الهيئات على المالية العامة عن كثب والتخفيف من حدتها بشكل استباقي، كما يجب تحسين كفاءة وإنتاجية تلك الكيانات.

أحدث التطورات

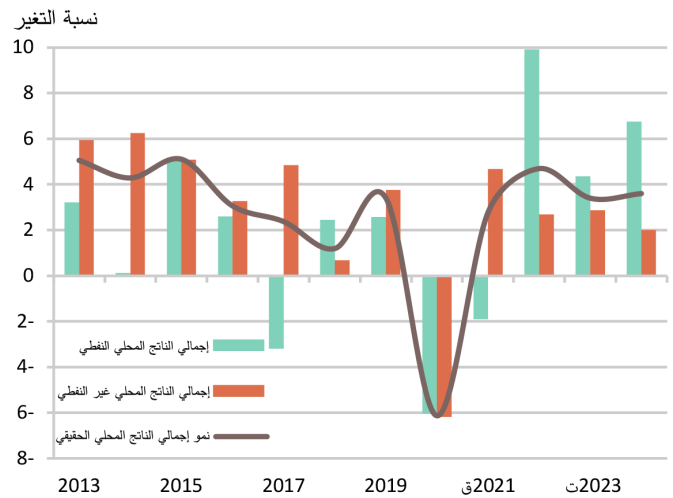
يقدر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.8% في عام 2021 بعدما انكمش 6.1% في 2020. ولقي التعافي الحالي دفعة من نجاح برنامج التطعيم، والمحفظات المالية العامة وإجراءات التحفيز النقدي التي ساعدت على زيادة الاستهلاك المحلي. وسجل إجمالي الناتج المحلي الفصلي لدي نمو بنسبة 6.3% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2021. وفي دبي، زادت نسبة الإشغال بالفنادق، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى استئناف حركة السفر الدولي. وقد سجل مؤشر مديري المشتريات في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2021 أعلى قراءة له منذ يونيو/حزيران 2019، إذ سجل 55.7 نقطة مدعوماً بزيادة في النشاط المتعلق بمعرض إكسبو 2020 وتخفيف القيود المفروضة في إطار مواجهة جائحة كورونا. ومن المتوقع أن أن يلقى التعافي في عام 2022 على الرغم من تراجع المعنويات في الأمد القصير بسبب متحور أوميكرون، كما يتضح من التراجع الطفيف في مؤشر مديري المشتريات في يناير/كانون الثاني. كما تسارعت وتيرة قطاع

الشكل 2 الإمارات / المؤشر المركب لمديري المشتريات



المصادر: المسح الاستقصائي لمديري المشتريات في مؤسسة إي إتش إس ماركيت (IHS Markit).

الشكل 1 الإمارات / معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصادر: سلطات الإمارات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

الهيدروكربونات مع تخفيف حصص إنتاج أوبك+، وارتفع إنتاج النفط بنسبة 8% في الربع الأخير من 2021 مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه. كما يتحسن الوضع الصحي مع تراجع الحالات اليومية الجديدة إلى أقل من 800 حالة في فبراير/شباط 2022 (على أساس متوسط متحرك لسبعة أيام) للمرة الأولى منذ عام 2020، إذ تم تطعيم أكثر من 95% من السكان تطعياً كاملاً.

كما تحسنت ماليات الحكومة في عام 2021، وأظهرت نتائج المالية العامة للحكومة الاتحادية العودة إلى تحقيق فائض (يقدر عند 2.4% من إجمالي الناتج المحلي) من عجز بنسبة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2020. وتشير التقديرات إلى تحسن العجز الموحد من 5.4% من إجمالي الناتج المحلي عام 2020 إلى 0.5% في 2021. وجرى تلبية الاحتياجات التمويلية في الغالب من خلال إصدار ديون دولية على مستوى كل إمارة وعلى المستوى الاتحادي.

وعاد التضخم في 2021 بعد عامين متتاليين من الإنكماش من جراء ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية، وزيادة أسعار العقارات في السوق المحلية، واستمرار التعافي في الطلب المحلي. وتواصل سوق العقارات السكنية التحسن، إذ سجلت الأسعار في أبوظبي ارتفاعاً على أساس سنوي للربع الثالث على التوالي في خمس سنوات، بينما انخفضت في دبي بشكل طفيف.

وتحسن رصيد المعاملات الجارية ليصل إلى 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2021، مع تحسن أداء كل من الصادرات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية والذي حد منه زيادة الواردات.

ولا يزال فهم أوضاع الفقر، وعدم المساواة، وسبل العيش في الإمارات محدوداً بسبب ندرة البيانات التمثيلية للأسر والعمالة. ووفقاً لبيانات مصرف الإمارات المركزي، ظل التوظيف في الربع الثالث من عام 2021 عند نفس مستواه في الربع السابق وفوق مستويات ما قبل الجائحة.

الأفاق المستقبلية

تسببت التداعيات الاقتصادية للغزو الروسي والحرب والعقوبات المرتبطة بها في ارتفاع أسعار النفط مما سيكون له آثار إيجابية على اقتصاد الإمارات ورصيد مالتها العامة ورصيدها الخارجي. ومع ذلك، قد تواجه السياحة والاقتصاد غير النفطي أوضاعاً مناوئة، حيث تشكل السياحة والسفر نحو 20% من إجمالي الناتج المحلي لدبي، وتمنح الإمارة الأولوية لتعافيهما، كما أصبحت روسيا ثالث أكبر سوق لقطاع السفر والسياحة في دبي في عام 2021، بينما كانت أوكرانيا من بين أفضل 20 سوقاً للسياح، مما يمثل مخاطر سلبية على تعافي أنشطتها غير النفطية.

وسوف تدعم الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة لتعزيز أسواق الأسهم، وتشجيع شركات التكنولوجيا، وتعزيز القطاع الصناعي بالتوازي مع تعافي التجارة العالمية، وارتفاع إنتاج النفط وأسعاره التعافي في الأجل المتوسط. كما أن الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال مثل قانون العمل الجديد من شأنها أن تزيد من مرونة سوق العمل وجذب العمالة الأجنبية. وستتلقى أرصدة المالية العامة دفعة مع تخفيف حصص أوبك+ وارتفاع أسعار النفط وتطبيق الضريبة على أرباح الشركات. وسيؤدي التوسع القوي في التجارة المدعوم بتجدد جهود السلطات لزيادة عمليات إعادة التصدير إلى آسيا وأفريقيا إلى نمو فائض حساب المعاملات الجارية. وسوف تؤدي أسعار الطاقة المرتفعة إلى زيادة التضخم في عام 2022، لكن تخفيف اختناقات العرض وتشديد السياسة النقدية تدريجياً، بما يتماشى مع رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة واستمراره في تشديد السياسات النقدية، سيؤدي لتراجع التضخم في الأمد المتوسط.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الجدول 2 الإمارات / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

| 2024 ت | 2023 ت | 2022 ت | 2021 ق | 2020 | 2019 | |
|--------|--------|--------|--------|-------|------|---|
| 3.6 | 3.4 | 4.7 | 2.8 | -4.1 | 3.4 | نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة |
| 4.0 | 3.7 | 3.8 | 5.1 | -12.5 | 10.0 | الاستهلاك الخاص |
| 2.9 | 2.9 | 2.7 | 1.7 | 0.7 | 10.0 | الاستهلاك الحكومي |
| 4.0 | 3.9 | 3.4 | 3.9 | 5.8 | 0.0 | إجمالي استثمارات رأس المال الثابت |
| 5.2 | 5.1 | 5.9 | 6.7 | -7.0 | -1.3 | الصادرات، السلع والخدمات |
| 4.5 | 4.5 | 5.4 | 8.8 | -6.4 | -5.5 | الواردات، السلع والخدمات |
| 3.6 | 3.4 | 4.7 | 2.8 | -6.1 | 3.4 | نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج |
| 4.9 | 4.9 | 4.6 | 3.8 | 6.9 | 3.8 | الزراعة |
| 2.9 | 3.5 | 6.6 | 0.4 | -5.5 | 2.6 | الصناعة |
| 4.2 | 3.1 | 2.8 | 5.1 | -6.9 | 4.2 | الخدمات |
| 1.7 | 1.9 | 2.2 | 0.2 | -2.1 | -1.9 | (التضخم) مؤشر أسعار المستهلكين |
| 11.3 | 11.8 | 13.7 | 6.8 | 6.0 | 8.5 | (رصيد حساب المعاملات الجارية) % من إجمالي الناتج المحلي |
| 2.7 | 5.0 | 4.4 | -0.5 | -5.4 | -1.0 | (رصيد المالية العامة) % من إجمالي الناتج المحلي |
| 0.4 | 0.1 | 0.6 | -1.6 | -4.7 | -2.1 | نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون |
| 67.0 | 67.7 | 68.6 | 69.2 | 69.9 | 71.7 | انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة) (% من الإجمالي |

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / الرصيد المجمع للمالية العامة.